

نهاية الإمبريالية الفائقة

قراءة تاريخية



THE END OF SUPER IMPERIALISM

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي



KIE Publication

نهاية الإمبريالية الفائقة

قراءة تاريخية

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

الطبعة الأولى ٢٠٢٣

منشورات كاي

- إن مطبوعات (كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني) تهدف إلى :
- تبني نشر مؤلفات علوم الاقتصاد الإسلامي في السوق العالمي ؛ لتصبح متاحة للباحثين والمشتغلين في المجالين (البحثي والتطبيقي) .
 - توفير المناهج الاقتصادية كافة للطلاب والباحثين بصيغة إسلامية متينة .
 - أن النشر الالكتروني يعتبر أكثر فائدة من النشر الورقي .
 - أن استخدام الورق مسيء للبيئة، ومنهك لمواردها .

والله من وراء القصد .

[رابط](#) زيارة جامعة كاي KIE university

يمكنكم التواصل من خلال : www.kantakji.com

مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Islamic Business Researches Center





جامعة كاي

جامعة مرخصة من التعليم العالي

خيارك الأفضل لدراسة الاقتصاد الإسلامي وعلومه

<https://kie.university>

توضيح

إن كل ما ورد في الكتاب هو حقوق بحثية للمؤلف، ويعتبر ورقة بحثية من الأوراق البحثية لمركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية وجامعة كاي. يسمح باستخدام هذا الكتاب كمنهج أكاديمي - كما هو منشور - مجاناً مع ضرورة المحافظة على حقوق المؤلف.

www.kantakji.com , www.kie.university

الإهداء

اللهم اجعل ثواب عملي هذا في صحيفة والديّ وحفيدي سامر وأبيه مظهر وأهليهم .

هذا كتاب أهديه إلى من تآقت نفسه لسبر الحقيقة جلية ناصعة، بعيدة عن المؤامرات الخفية، فالأشرار كيدهم لا يُستهان به، وقد وصف الله تعالى مكرهم وشدته، فقال: **وَقَدْ مَكَرُوا وَمَكْرُهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ** (إبراهيم: ٤٦) .

والله من وراء القصد .

المترجم...

الفهرس

٤	منشورات كاي
٦	توضيح
٧	الإهداء
٨	الفهرس
٩	تقديم
١١	مقدمة
١٦	صعود أمريكا كدولة دائنة وسقوطها
٢٢	فشل بريتون وودز
٢٧	وفاة معيار الذهب وصعود معيار أدون الخزانة
٣١	الإمبريالية الخارقة: كيف جعلت الولايات المتحدة العالم يدفع ثمن حرب فيتنام
٣٤	أوبك للإنقاذ
٣٨	استغلال العالم النامي
٤٥	الآثار المالية لمعيار قانون الخزانة
٥١	نظريات مضادة وانتقادات
٥٥	نهاية حقبة
٥٩	مقابل البيتكوين: إمبريالية خارقة
٦٤	المراجع
٦٥	صدر للمترجم

تقديم

نهاية الإمبريالية الفائقة¹، مقال كتبه ALEX GLADSTEIN، ونشرته مجلة البتكوين بتاريخ العاشر من تشرين الثاني نوفمبر لعام ٢٠٢١، يُعرّي هذا المقال الوجه الاستعماري النقدي للدول الاستعمارية حيث يتمكن القوي منها من الأضعف وهكذا وصولاً للدول الفقيرة، وكأنها في غابة لا قانون فيها سوى امتكالك الضعيف حتى النهاية دونما شفقة ودونما رحمة فالطمع والجشع عنوان لمدينة غربية ظن أهلها أنها حضارة وحقيقة الأمر أنها أهلك الإنسان وأتعبته، واهتمت ببعض قشور قشور الحياة ظناً منها أنها تفعل الصحيح.

وقد وجدت أن من الضروري ترجمة هذا المقال ونشره على شكل كتيب ليبقى عالقاً في الأذهان، وليتوقف اللاهثون خلف أسواق المال ومشتقاته المسيئة حتى لنفسها، من السعي خلفها وجعلها هندسة مالية عكسية وجعل الجامعات والمؤسسات المالية تسير في هذا الركب المتهاك.

لقد تناول المقال صعود أمريكا كدولة دائنة وسقوطها، ثم فشل بريتون وودز، ثم وفاة معيار الذهب وصعود معيار أذون الخزانة، وتناول الإمبريالية الخارقة؛ كيف جعلت الولايات المتحدة العالم يدفع ثمن حرب فيتنام، ثم كيف أضحت أوبك للإنقاذ، ثم استغلال العالم النامي، وتناول الآثار المالية لمعيار قانون الخزانة، ونهاية حقبة، وتساءل هل سيكون البيتكوين مقابل إمبريالية خارقة.

¹ ALEX GLADSTEIN, THE END OF SUPER IMPERIALISM, NOV 10, 2021, [Link](#)

فسبحان الله الذي قال على لسان نبيه لوط وهو يخاطب قومه العصاة قائلاً: أَلَيْسَ
مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ؟

حماة (حماها الله) بتاريخ ٩ شوال ١٤٤٤ هـ الموافق ٢٩ نيسان أبريل ٢٠٢٣

مقدمة

بعد عام واحد من تخلف الرئيس ريتشارد نيكسون عن سداد الدولار وإخراج الولايات المتحدة رسمياً من معيار الذهب للأبد، وذلك في عام ١٩٧٢، نشر المؤرخ والمحلل المالي مايكل هدسون¹ "الإمبريالية الفائقة"²، وهو نقد جذري للاقتصاد العالمي الذي يهيمن عليه الدولار.

يتم تجاهل الكتاب من قبل التيار الاقتصادي السائد اليوم وي طرح مجموعة متنوعة من الحجج الاستفزازية التي تضعه خارج الأرثوذكسية. ومع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى فهم كيفية انتصار الدولار في حروب القرن الماضي، فإن الكتاب يجعل القراءة ضرورية.

تأتي أطروحة هدسون من منظور يساري – العنوان مستوحى من العبارة الماركسية الألمانية "überim Imperialismus" – ومع ذلك يجب على المفكرين من جميع الأطياف السياسية، من التقدميين إلى الليبراليين، أن يجدوا قيمة في مقارنته ودروسه.

في "الإمبريالية الخارقة"، يتتبع هدسون – الذي قام بتحديث الكتاب مرتين على مدار الخمسين عاماً الماضية، مع إصدار ثالث نُشر الشهر الماضي – تطور النظام المالي

¹ <https://michael-hudson.com/bibliography-for-dr-michael-hudson/>

² Super Imperialism. The Economic Strategy of American Empire. Third Edition, Hardcover – September 30, 2021, by Michael Hudson (Author). <https://www.amazon.com/Imperialism-Economic-Strategy-American-Empire/dp/3981826094>

العالمي، حيث حلت الديون الأمريكية محل الذهب باعتباره العملة الاحتياطية العالمية النهائية و ضمانات متميزة للأسواق المالية.

كيف تحول العالم من استخدام أموال الأصول في شكل ذهب لموازنة المدفوعات الدولية إلى استخدام أموال الديون في شكل سندات الخزانة الأمريكية؟

كيف، كما هدرسون يضع ذلك، "مثالية أمريكا تنفيذ دعه يعمل المؤسسات الاقتصادية، والديمقراطية السياسية، وتفكيك الإمبراطوريات الرسمية والنظم الاستعمارية" تتحول إلى النظام حيث أجبرت الولايات المتحدة الدول الأخرى للدفع لحروبها، تعثر على ديونها والاقتصادات النامية المستغلة؟

بالنسبة لأولئك الذين يسعون للإجابة عن السؤال حول كيفية هيمنة الدولار - حتى عندما تم تخفيض قيمته عن قصد مراراً وتكراراً في العقود التي تلت الحرب العالمية الأولى - فإن "الإمبريالية الفائقة" لديها إجابة رائعة، وفي بعض الأحيان، مقلقة للغاية.

بالاعتماد على مصادر تاريخية واسعة النطاق، يجادل هدرسون بأن التغيير من معيار الذهب إلى ما يسميه "معياري قانون الخزانة" حدث على مدى عدة عقود، على امتداد حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى حتى السبعينيات.

باختصار، تمكنت الولايات المتحدة من إقناع الدول الأخرى بالادخار بالدولار بدلاً من الذهب من خلال ضمان إمكانية استبدال الدولارات بالذهب. لكن في نهاية المطاف، قام المسؤولون الأمريكيون بسحب العالم، رافضين استرداد مليارات

الدولارات التي تم إنفاقها في أيدي الحكومات الأجنبية بموجب وعد بأنها كانت جيدة مثل الذهب من خلال استرداد سعر الصرف الثابت .

سمح هذا الخداع للحكومة الأمريكية بتمويل مجمع صناعي عسكري دائم التوسع ودولة رفاهية غير فعالة دون الحاجة إلى إجراء المقايضات التقليدية التي يمكن أن تقوم بها دولة أو إمبراطورية إذا نما عجزها بشكل كبير للغاية . بدلاً من ذلك ، نظراً لأن صانعي السياسة الأمريكيين توصلوا إلى طريقة لإدخال الدين الأمريكي في القاعدة النقدية العالمية، لم يكن عليها أبداً سداد ديونها . يقول هدرسون إنه على عكس المتوقع، حوّلت أمريكا وضعها المدين في الحرب الباردة إلى "عنصر قوة غير مسبوق بدلاً من عنصر ضعف" .

ونتيجة لذلك، تمكنت الولايات المتحدة، على حد تعبير هدرسون، من متابعة التوسع المحلي والدبلوماسية الأجنبية دون مخاوف تتعلق بميزان المدفوعات : "بفرض التقشف على البلدان المدينة، فإن أمريكا باعتبارها أكبر اقتصاد مدين في العالم تعمل بشكل فريد دون قيود مالية" .

إحدى الروايات الرئيسية في كتاب هدرسون المؤلف من ٣٨٠ صفحة هي قصة كيفية قيام حكومة الولايات المتحدة بإخراج الذهب من النظام الاقتصادي الدولي بشكل منهجي . من الغريب أنه لم يذكر الأمر التنفيذي رقم ٦١٠٢ - الذي أقره الرئيس روزفلت في عام ١٩٣٣ للاستيلاء على الذهب من أيدي الجمهور الأمريكي - ولكنه ينسج سرداً مقنعاً لكيفية سحب حكومة الولايات المتحدة العالم بعيداً عن معيار الذهب، وبلغ ذروته في نيكسون . صدمة عام ١٩٧١ .

من وجهة نظر همدسون، كان ترك المعيار الذهبي يتعلق برغبة أمريكا في تمويل الحرب في الخارج، لا سيما في جنوب شرق آسيا. ويقول إن حرب فيتنام كانت مسؤولة "بمفردها" عن دفع ميزان مدفوعات الولايات المتحدة إلى السالب، وتقليص احتياطات أمريكا المذهلة من الذهب بشكل كبير.

في النهاية، تجادل أطروحة همدسون بأنه على عكس الإمبريالية الأوروبية الكلاسيكية - مدفوعة بدوافع ربح القطاع الخاص - كانت الإمبريالية الأمريكية الفائقة مدفوعة بدوافع قوة الدولة القومية. لم تكن وول ستريت هي التي تقودها ولكن واشنطن. مؤسسات بريتون وودز مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي IMF لم تساعد العالم النامي في المقام الأول، بل سخرت معادنها وسلعها الخام لأمريكا وأجبرت قادتها على شراء الصادرات الزراعية الأمريكية، مما منعهم من تطوير الاستقلال الاقتصادي.

هناك بالطبع انتقادات عديدة لرواية همدسون. يمكن القول إن هيمنة الدولار ساعدت على هزيمة الاتحاد السوفيتي، والضغط على اقتصاده ومهدت الطريق لعالم أكثر حرية. تستهل عصر التكنولوجيا والعلوم والمعلومات؛ دفع النمو عالميا بفائض الدولارات؛ وعزل الأنظمة المارقة. ولعل الأكثر إقناعاً هو أن التاريخ يبدو أنه يشير إلى هيمنة العالم "المطلوبة" بالدولار، إذا أخذنا في الاعتبار صعود نظام اليورو دولار، حيث حاول حتى أعداء أمريكا تكديس الدولارات خارج سيطرة الاحتياطي الفيدرالي.

لم يكن هرسون خالياً من النقاد المعاصرين أيضاً. جادل استعراض عام ١٩٧٢ في مجلة التاريخ الاقتصادي بأنه "سيتطلب فهماً ساذجاً للسياسة لقبول التأكيد الأساسي على أن حكومة الولايات المتحدة كانت ذكية وفعالة وعديمة الضمير تماماً وناجحة باستمرار في استغلال الدول المتقدمة والنامية".

يمكن للقارئ أن يكون هو الحكم على ذلك. ولكن حتى مع وضع هذه الانتقادات في الاعتبار، فإن عمل هرسون مهم للنظر فيه. إن المحصلة النهائية التي لا يمكن إنكارها هي أنه من خلال تحويل الاقتصاد العالمي من الاعتماد على الذهب إلى الاعتماد على الديون الأمريكية، طبقت حكومة الولايات المتحدة نظاماً يمكن أن تنفق فيه بطريقة لا يمكن لأي دولة أخرى، بطريقة لم تضطر فيها أبداً إلى سداد ما لديها من وعود. حيث قامت دول أخرى بتمويل حربها ودولة الرفاهية.

يكتب هرسون: "لم يحدث من قبل أن تجرأت دولة مفلسة على الإصرار على أن إفلاسها أصبح أساس السياسة الاقتصادية العالمية".

في عام ١٩٧٢، عالم الفيزياء هيرمان قال: إن هرسون كشف كيف "أن الولايات المتحدة تشغل حلقات حول بريطانيا وغيرها من كل دولة لبناء امبراطورية في التاريخ. لقد حققنا أكبر شقاء تم تحقيقه على الإطلاق".

لطالما حلمت الحكومات بتحويل ديونها إلى أئمن الأصول على وجه الأرض. يشرح هذا المقال كيف نجحت الولايات المتحدة في تحويل هذا الحلم إلى حقيقة، وما هي الآثار المترتبة على العالم الأوسع، وكيف يمكن أن يقترب هذا العصر من نهايته، ولماذا قد يكون معيار البيتكوين هو التالي.

صعود أمريكا كدولة رائدة وسقوطها

قطعت القوى الأوروبية، التي أغرت بالقدرة على طباعة النقود الورقية لتمويل العمليات الحربية، معيار الذهب تماماً خلال الحرب العالمية الأولى .

أوقفت السلطات الألمانية بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨، تحويل المارك إلى ذهب وزادت المعروض النقدي من ١٧.٢ مليار مارك إلى ٦٦.٣ مليار مارك، بينما زاد منافسوهم البريطانيون المعروض النقدي من ١.١ مليار جنيه إسترليني إلى ٢.٤ مليار جنيه إسترليني . قاموا بتوسيع القاعدة النقدية الألمانية بمقدار ستة أضعاف والقاعدة النقدية البريطانية بما يقرب من أربعة أضعاف .

بينما توغلت القوى الأوروبية في الديون بشكل أعمق، آثرت أمريكا نفسها من خلال بيع الأسلحة والسلع الأخرى إلى الحلفاء، مع تجنب الصراع في وطنها . عندما مزقت أوروبا نفسها إلى أشلاء، أصبحت المزارع والعمليات الصناعية الأمريكية تعمل بكامل قوتها . بدأ العالم بأسره في الشراء من الولايات المتحدة أكثر مما باع مرة أخرى، مما أدى لوجود فائض كبير في الحساب الجاري الأمريكي .

بعد الحرب، خالف المسؤولون الأمريكيون سابقة تاريخية وأصروا على أن يسدد حلفاؤهم الأوروبيون ديونهم في الحرب . تقليدياً، كان هذا النوع من الدعم يعتبر تكلفة الحرب . في الوقت نفسه، وضع المسؤولون الأمريكيون حواجز جمركية منعت الحلفاء من كسب الدولارات من خلال المزيد من الصادرات إلى أمريكا .

يجادل هدرسون بأن الولايات المتحدة جوعت ألمانيا بشكل أساسي من خلال السياسة الحمائية لأنها كانت أيضاً غير قادرة على تصدير البضائع إلى السوق

الأمريكية لسداد قروضها. كان على بريطانيا وفرنسا استخدام أية تعويضات ألمانية تتلقاها لسداد أموال أمريكا.

يقول هدسون: إن بنك الاحتياطي الفيدرالي أبقى أسعار الفائدة منخفضة حتى لا يسحب الاستثمار بعيداً عن بريطانيا، على أمل أن يتمكن الإنجليز بهذه الطريقة من سداد ديون الحرب. لكن هذه المعدلات المنخفضة بدورها ساعدت في إحداث فقاعة في سوق الأسهم، مما أدى إلى تشييط تدفق رؤوس الأموال إلى أوروبا. يجادل هدسون بأن هذه الديناميكية، خاصة بعد الانهيار العظيم، خلقت انهياراً اقتصادياً عالمياً ساعد على إطلاق القومية، والانعزالية، والاكتفاء الذاتي، والاكتئاب، مما مهد الطريق للحرب العالمية الثانية.

يلخص هدسون الإرث العالمي لأمريكا بعد الحرب العالمية الأولى على النحو التالي: دمار ألمانيا، وانهيار الإمبراطورية البريطانية، وتخزين الذهب. في الداخل، أنهى الرئيس روزفلت قابلية التحويل المحلي للدولار للذهب، وجعل حيازة الذهب جريمة، وخفض قيمة الدولار بنسبة ٤٠٪. في الوقت نفسه، تلقت الولايات المتحدة معظم "ذهب اللاجئين" من أوروبا خلال ثلاثينيات القرن الماضي، حيث أدى التهديد بتجدد الحرب مع ألمانيا إلى هروب رؤوس الأموال من الأوروبيين الأثرياء. كانت واشنطن تكس الذهب في خزائنها، كما كانت تجرد المعدن الثمين من الجمهور.

مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، أوقفت ألمانيا مدفوعات التعويضات، مما أدى إلى تجفيف التدفق النقدي للحلفاء. لم تكن بريطانيا قادرة على سداد ديونها، وهو أمر

لن تتمكن من القيام به بالكامل لمدة ٨٠ عاماً أخرى . تسارع هروب رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة "الآمنة" ، بالاقتران مع تعريفات روزفلت الجمركية وتخفيض قيمة الدولار المعزز للتصدير لتوسيع مركز ميزان المدفوعات الأمريكي ومخزون الذهب . أصبحت أمريكا أكبر دولة دائنة في العالم .

نمت هذه الميزة بشكل أكثر دراماتيكية عندما أنفق الحلفاء ما تبقى من ذهبهم لمحاربة النازيين . بحلول نهاية الأربعينيات من القرن الماضي ، كانت الولايات المتحدة تمتلك أكثر من ٧٠٪ من الذهب غير السوفياتي الذي يحتفظ به البنك المركزي ، أي حوالي ٧٠٠ مليون أوقية .

في عام ١٩٢٢ ، اجتمعت القوى الأوروبية في جنوة لمناقشة إعادة إعمار وسط وشرق أوروبا . كانت إحدى النتائج هي الاتفاق على العودة جزئياً إلى معيار الذهب من خلال نظام "تبادل الذهب" حيث تحتفظ البنوك المركزية بعملات يمكن استبدالها بالذهب ، بدلاً من المعدن نفسه ، والذي كان من المقرر أن يتركز بشكل متزايد في المراكز المالية مثل نيويورك ولندن .

في المراحل اللاحقة من الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٤ ، قامت الولايات المتحدة بتطوير هذا المفهوم بشكل أكبر في مؤتمر بريتون وودز في نيو هامبشاير . هناك ، تم رفض اقتراح قدمه المندوب البريطاني جون ماينارد كينز لاستخدام عملة مدارة دولياً تسمى "بانكور" . بدلاً من ذلك ، أنشأ الدبلوماسيون الأمريكيون – الذين يمتلكون نفوذاً على نظرائهم البريطانيين نتيجة لمزاياهم الذهبية وعمليات الإنقاذ التي قدموها من خلال سياسات قانون الإعارة والتأجير – نظاماً تجارياً عالمياً

جديداً مدعوماً بالدولار، والذي تم التعهد بدعومه بالذهب بمعدل ٣٥ دولاراً للاونصة. تم إنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة كمؤسسات تهيمن عليها الولايات المتحدة والتي من شأنها فرض نظام الدولار العالمي.

للمضي قدماً، كانت السياسة الاقتصادية الخارجية للولايات المتحدة مختلفة تماماً عما كانت عليه بعد الحرب العالمية الأولى، عندما أعطى الكونجرس الأولوية للبرامج المحلية وتبنت أمريكا موقفاً حمائياً. وضع صانعو السياسة الأمريكيون نظرية مفادها أن أمريكا ستحتاج إلى أن تظل "مُصدراً رئيسياً للحفاظ على التوظيف الكامل أثناء الانتقال إلى حياة وقت السلم" بعد الحرب العالمية الثانية.

يكتب هيدسون أن "الأسواق الخارجية يجب أن تحل محل وزارة الحرب كمصدر للطلب على منتجات الصناعة والزراعة الأمريكية."

قاد هذا الإدراك الولايات المتحدة إلى تحديد أنها لا تستطيع فرض ديون حرب على حلفائها كما فعلت بعد الحرب العالمية الأولى. بدأ منظور الحرب الباردة في السيطرة: إذا استثمرت الولايات المتحدة في الخارج، فيمكنها بناء الحلفاء وهزيمة السوفييت. أقرضت وزارة الخزانة والبنك الدولي الأموال لأوروبا كجزء من خطة مارشال حتى تتمكن من إعادة بناء وشراء البضائع الأمريكية.

يُميز هيدسون النظام الإمبراطوري الأمريكي الجديد عن الأنظمة الإمبراطورية الأوروبية القديمة. وهو يقتبس من وزير الخزانة مورغنثاو، الذي قال إن مؤسسات بريتون وودز "حاولت الابتعاد عن مفهوم السيطرة على التمويل الدولي من قبل

ممولين خاصين لم يكونوا مسؤولين أمام الناس" ، وسحب السلطة من وول ستريت إلى واشنطن. في تناقض دراماتيكي مع الإمبريالية "الكلاسيكية" ، التي كانت مدفوعة بمصالح الشركات والعمل العسكري المباشر، في "الإمبريالية العظمى" الجديدة، ستستغل الحكومة الأمريكية العالم من خلال النظام النقدي الدولي نفسه. ولهذا السبب كان العنوان الأصلي لكتاب هيدسون هو "الإمبريالية النقدية".

السمة المميزة الأخرى للإمبريالية الفائقة مقابل الإمبريالية الكلاسيكية هي أن الأولى تقوم على موقف المدين، في حين أن الأخيرة تقوم على موقف دائن. كان النهج الأمريكي هو إجبار البنوك المركزية الأجنبية على تمويل النمو الأمريكي، في حين كان النهج البريطاني أو الفرنسي يتمثل في استخراج المواد الخام من المستعمرات، وإعادة بيعها بالسلع التامة الصنع، واستغلال الأجور المنخفضة أو حتى العمل بالسخرة.

إذا واجه الإمبرياليون الكلاسيكيون ديوناً كافية، فسيتعين عليهم فرض تقشف محلي أو بيع أصولهم. كان للمغامرة العسكرية قيود. لكن هيدسون يجادل بأنه مع الإمبريالية الفائقة، لم تكتشف أمريكا فقط كيفية تجنب هذه الحدود ولكن كيفية جني الفوائد الإيجابية من العجز الهائل في ميزان المدفوعات. وأجبرت البنوك المركزية الأجنبية على استيعاب تكلفة الإنفاق العسكري الأمريكي والبرامج الاجتماعية المحلية التي دافعت عن الأمريكيين وعززت مستوياتهم المعيشية.

يشير هـدسون إلى الحرب الكورية باعتبارها الحدث الرئيسي الذي حول فائض ميزان المدفوعات الأمريكي الكبير بعد الحرب العالمية الثانية إلى عجز. يكتب أن المعركة في شبه الجزيرة الكورية "تم تمويلها بشكل أساسي من خلال تسييل الاحتياطي الفيدرالي للعجز الفيدرالي، وهو جهد نقل تكلفة الحرب إلى جيل ما؛ في المستقبل، أو بشكل أكثر دقة من دافعي الضرائب المستقبلين إلى حاملي السندات في المستقبل".

فشل برتون وورد

يصف هُدسون كيفية عمل الأشياء، في نظام المعيار الذهبي الكلاسيكي للتجارة الدولية:

"إذا كانت التجارة والمدفوعات بين البلدان متوازنة إلى حد ما، فلن يتم تغيير الذهب فعلياً: مطالبات العملة تسير في اتجاه واحد تعوض تلك التي تسير في الاتجاه المعاكس. ولكن عندما لا تكون التجارة والمدفوعات متوازنة تماماً، فإن البلدان التي اشترت أو دفعت أكثر مما باعت أو استلمتها وجدت نفسها تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، في حين أن الدول التي باعت أكثر مما اشترت تمتعت بفائض استقرت عليه بالذهب... إذا فقدت دولة ما الذهب، فإن قاعدتها النقدية ستتقلص، وترتفع أسعار الفائدة، وستنجذب الأموال الأجنبية قصيرة الأجل لموازنة تحركات التجارة الدولية. إذا استمرت تدفقات الذهب إلى الخارج، فإن أسعار الفائدة المرتفعة ستثني الاستثمار المحلي الجديد وستنخفض الدخل، مما يقلل الطلب على الواردات حتى يتم استعادة التوازن في المدفوعات الدولية للبلاد".

ساعد الذهب الدول على التعامل مع بعضها البعض بطريقة محايدة ومباشرة. ومع ذلك، مثلما تخلت القوى الأوروبية عن عنصر تقييد الذهب خلال الحرب العالمية الأولى، يقول هُدسون: إن أمريكا لم تعجبها قيود الذهب أيضاً، وبدلاً من ذلك "عملت على" شيطنة "المعدن، وإخراجه من النظام المالي العالمي - النسخة الجيوسياسية لقانون جريشام،" حيث تدفع الأموال السيئة الجيدة من خلال دفع التحول في عالم كان احتياطي الأقساط فيه عبارة عن ذهب إلى عالم كان احتياطي الأقساط فيه هو الدين الأمريكي، فاخترقت الولايات المتحدة النظام لطرد الأموال الجيدة.

بحلول عام ١٩٥٧، كان احتياطي الذهب الأمريكي لا يزال يفوق احتياطات الدولار لدى البنوك المركزية الأجنبية بثلاثة إلى واحد. ولكن في عام ١٩٥٨، شهد النظام أولى التصدعات، حيث اضطر بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى بيع أكثر من ملياري دولار من الذهب للحفاظ على نظام بريتون وودز قائماً. أصبحت قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بالدولار عند ٣٥ دولاراً للاونصة من الذهب موضع تساؤل. في أحد أعماله الأخيرة في منصبه، منع الرئيس أيزنهاور الأمريكيين من امتلاك الذهب في أي مكان في العالم. ولكن بعد الانتصار الرئاسي لجون إف كينيدي - الذي كان من المتوقع أن يتبع سياسات نقدية تضخمية - ارتفع الذهب على أي حال، محطماً ٤٠ دولاراً للاونصة. ولم يكن من السهل شيطنة الذهب في عالم تتزايد فيه العملة الورقية.

حاولت القوى الأمريكية والأوروبية مساعدة النظام من خلال إنشاء مجمع لندن للذهب. تشكلت مهمة التجمع في عام ١٩٦١، وكانت مهمة تحديد سعر الذهب. كلما زاد طلب السوق من السعر، نسقت البنوك المركزية لبيع جزء من احتياطياتها. تعرض المجمع لضغوط لا هوادة فيها في الستينيات، بسبب انخفاض قيمة الدولار مقابل عملات اليابان وأوروبا المتزايدة، وكذلك من النفقات الهائلة لبرامج المجتمع والحرب الأمريكية في فيتنام.

رأى بعض الاقتصاديين أن فشل نظام بريتون وودز أمر لا مفر منه. توقع روبرت تريفين أن الدولار لا يمكن أن يعمل كعملة احتياطية دولية مع وجود فائض في الحساب الجاري. في ما يُعرف باسم "معضلة تريفين"، الذي وضع نظرية مفادها

أن البلدان في جميع أنحاء العالم سيكون لديها حاجة متزايدة لهذه "العملة الرئيسية"، وأن الالتزامات ستتوسع بالضرورة إلى ما هو أبعد مما يمكن أن يحتفظ به البلد الرئيسي في الاحتياطات، مما يؤدي إلى خلق وضع ديون أكبر وأكبر. في نهاية المطاف، سينمو وضع الدين بشكل كبير بحيث يتسبب في انهيار العملة وتدمير النظام.

بحلول عام ١٩٦٤، بدأت هذه الديناميكية في الظهور بشكل واضح، حيث تجاوز الدين الخارجي الأمريكي أخيراً مخزون الذهب في وزارة الخزانة. يقول هيدسون إن الإنفاق العسكري الأمريكي في الخارج كان "عجز ميزان المدفوعات بالكامل حيث ظل القطاع الخاص والمعاملات الحكومية غير العسكرية في حالة توازن".

ظل تجمع لندن للذهب في مكانه (مدعوماً بمبيعات الذهب من الاتحاد السوفيتي وجنوب إفريقيا) حتى عام ١٩٦٨، عندما انهار الترتيب وظهر نظام جديد من مستويين بسعر "حكومي" وسعر "سوق".

في نفس العام، صدم الرئيس ليندون جونسون الرأي العام الأمريكي عندما أعلن أنه لن يترشح لولاية أخرى، ربما جزئياً بسبب ضغوط النظام النقدي المنهار. فاز ريتشارد نيكسون بالرئاسة عام ١٩٦٨، وقامت إدارته بدورها لإقناع الدول الأخرى بالتوقف عن تحويل الدولارات إلى ذهب.

بحلول نهاية ذلك العام، كانت الولايات المتحدة قد سحبت ذهبها من ٧٠٠ مليون إلى ٣٠٠ مليون أوقية. بعد بضعة أشهر، ألغى الكونجرس مطلب دعم الذهب بنسبة ٢٥٪ لأوراق الاحتياطي الفيدرالي، مما قطع رابطاً إضافياً بين المعروض

النقدي من الولايات المتحدة والذهب . وقد وقّع خمسون خبيراً اقتصادياً على رسالة تحذير ضد مثل هذا الإجراء، قائلين إنه : " سيفتح الطريق عملياً لتوسيع غير محدود عملياً لسندات الاحتياطي الفيدرالي... والانحدار، وحتى انهيار قيمة العملة" .

في عام ١٩٦٩، مع اقتراب نهاية اتفاقية بريتون وودز بشكل ملموس، قدم صندوق النقد الدولي حقوق السحب الخاصة SDRs أو "الذهب الورقي" . كان من المفترض أن تكون وحدات العملة هذه مساوية للذهب، ولكن لا يمكن استبدالها بالمعدن . تم الاحتفال بهذه الخطوة في الصحف في جميع أنحاء العالم على أنها إنشاء عملة جديدة من شأنها أن " تلبي الاحتياجات النقدية ولكنها موجودة فقط في الكتب" . من وجهة نظر هيدسون، انتهك صندوق النقد الدولي ميثاق تأسيسه بإنقاذ الولايات المتحدة بمليارات حقوق السحب الخاصة .

ويقول إن استراتيجية حقوق السحب الخاصة كانت " شبيهة بضريبة تفرضها الولايات المتحدة على مدفوعات الدول الفائضة... إنها تمثل تحويلاً للسلع والموارد من القطاعات المدنية والحكومية في الدول التي لديها فائض في المدفوعات إلى البلدان التي تعاني من عجز في المدفوعات، وهو تحويل ليس له أثر ملموس . مقايضة كان ليتم استلامها من قبل الدول التي قد امتنعت عن الشروع في البذخ والحرب" .

بحلول عام ١٩٧١، تجاوزت المطلوبات الدولارية قصيرة الأجل للأجانب ٥٠ مليار دولار، لكن حيازات الذهب انخفضت إلى أقل من ١٠ مليارات دولار . عاكسةً

سلوك ألمانيا وبريطانيا في الحرب العالمية الأولى، قامت الولايات المتحدة بتضخيم المعروض النقدي لديها إلى ١٨ ضعف احتياطاتها من الذهب أثناء شنها حرب فيتنام.

وفاة معيار الذهب وصعور معيار أزون الخزانة

عندما أصبح من الواضح أن حكومة الولايات المتحدة لا تستطيع استبدال الدولارات الموجودة بالذهب، وجدت الدول الأجنبية نفسها في فخ. لم يتمكنوا من بيع سندات الخزانة الأمريكية أو رفض قبول الدولار، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى انهيار قيمة الدولار في أسواق العملات، وإفادة الصادرات الأمريكية وإلحاق الضرر بصناعاتهم الخاصة. هذه هي الآلية الرئيسية التي جعلت نظام أزون الخزانة يعمل.

نظراً لأن البنوك المركزية الأجنبية تتلقى دولارات من مصدريها ومن البنوك التجارية، يقول هدرسون: إنه "لم يكن أمامها خيار سوى إقراض هذه الدولارات للحكومة الأمريكية". كما أنها أعطت امتياز ملكية الولايات المتحدة لأن الدول الأجنبية "حصلت" على سعر فائدة سلبي على الأوراق الأمريكية التي تعد في معظم السنوات بين نهاية الحرب العالمية الثانية وسقوط جدار برلين، مما دفع في الواقع لواشنطن للاحتفاظ بأموالها على أموال حقيقية.

كتب هدرسون: "بدلاً من فرض الضرائب على مواطني الولايات المتحدة والشركات الأمريكية أو اضطرار أسواق رأس المال الأمريكية لتمويل العجز الفيدرالي المتزايد، كانت الاقتصادات الأجنبية ملزمة بشراء سندات الخزانة الجديدة... وهكذا أصبح إنفاق أمريكا في الحرب الباردة ضريبة على الأجانب. كانت بنوكهم المركزية هي التي مولت تكاليف الحرب في جنوب شرق آسيا".

المسؤولون الأمريكيون، الذين انزعجوا من أن الحلفاء لم يدفعوا لهم أبداً مقابل الحرب العالمية الأولى، يمكنهم الآن الحصول على ما يشاؤون بطريقة أخرى. دبلوماسي فرنسي أعطى ياكيز روييف له مأخذ على آلية ما وراء معيار سندات الخزينة في كتابه، "إن النقد خطيئة الغرب":

"بعد أن تعلمت سر وجود "عجز بدون دموع"، لم يكن من حق الولايات المتحدة سوى استخدام هذه المعرفة، وبالتالي وضع ميزان مدفوعاتها في حالة عجز دائم. سوف يتطور التضخم في البلدان ذات الفائض لأنها تزيد من عملاتها على أساس زيادة احتياطات الدولار التي تحتفظ بها بنوكها المركزية. إن قابلية تحويل العملة الاحتياطية، الدولار، ستلغى في نهاية المطاف بسبب التراكم التدريجي ولكن غير المحدود للقروض تحت الطلب القابلة للاسترداد بالذهب الأمريكي".

كانت الحكومة الفرنسية تدرك ذلك تماماً، واستردت باستمرار دولاراتها مقابل الذهب خلال حقبة فيتنام، حتى أنها أرسلت سفينة حربية إلى مانهاتن في أغسطس ١٩٧١ لتحصيل ما عليها. بعد بضعة أيام، في ١٥ أغسطس ١٩٧١، ظهر الرئيس نيكسون على شاشة التلفزيون الوطني وأعلن رسمياً نهاية التحويل الدولي للدولار إلى الذهب. لقد تخلفت الولايات المتحدة عن سداد ديونها، تاركة عشرات المليارات من الدولارات في الخارج، وفجأة غير مدعومة. بالتبعية، أصبحت كل عملة مدعومة بالدولار (فيات) خالصة. كان روف على حق، وترك الفرنسيون الورق بدلاً من المعدن الثمين.

كان بإمكان نيكسون ببساطة رفع سعر الذهب، بدلاً من التخلف عن السداد كلياً، لكن الحكومات لا تحب الاعتراف لمواطنيها بأنهم كانوا يخفزون من قيمة

المال العام. كان من الأسهل على إدارته أن تفي بوعدها للناس على بعد آلاف الأميال.

كما كتب هيدسون: "لا يمكن استخدام أكثر من ٥٠ مليار دولار من الخصوم قصيرة الأجل للأجانب المستحقة على الولايات المتحدة في الحسابين العام والخاص كمطالبات بمخزون الذهب في أمريكا". يمكن بالطبع استخدامها "لشراء الصادرات الأمريكية، لدفع الالتزامات إلى الدائنين من القطاعين العام والخاص في الولايات المتحدة، أو للاستثمار في الأوراق المالية للشركات الحكومية". هذه الخصوم لم تعد التزامات الخزانة الأمريكية. كان الدين الأمريكي قد دخل في القاعدة النقدية العالمية.

يقول هيدسون: "سندات دين" أصبحت "أنا ولا شيء". كان الجزء الأخير من الاستراتيجية هو "تجديد الديون" على أساس مستمر، من الناحية المثالية مع أسعار فائدة أقل من معدل التضخم النقدي.

يمكن للأمريكيين الآن الحصول على سلع وخدمات وشركات أجنبية وأصول أخرى مقابل مجرد قطع من الورق: "أصبح من الممكن لدولة واحدة أن تصدر تضخمها عن طريق تسوية عجز مدفوعاتها بالورق بدلاً من الذهب... ارتفاع مستوى الأسعار العالمية وهكذا أصبحت في الواقع وظيفة مشتقة من السياسة النقدية الأمريكية"، يكتب هيدسون.

إذا كنت مديناً للبنك بمبلغ ٥٠٠٠ دولار، فهذه مشكلتك. إذا كنت مديناً بـ ٥ ملايين دولار، فهي ملكهم. استند وزير الخزانة لدى الرئيس نيكسون، جون

كونولي، إلى هذا القول المأثور، ساخرًا في ذلك الوقت: "قد يكون الدولار عملتنا، لكنها الآن مشكلتك".

الإمبريالية الخارقة: كيف جعلت الولايات المتحدة العالم يدفع مَن حرب فيتنام

إنه مع زيادة العجز في الولايات المتحدة، تسارع الإنفاق الحكومي، وشاهد الأمريكيون - في ظاهرة مخفية عن المواطن العادي - دولاً أخرى تدفع "تكلفة فورة الإنفاق هذه" بينما كانت البنوك المركزية الأجنبية، وليس الضرائب، تمول الدين .

كتب هرسون أن اللعبة التي كانت تلعبها إدارة نيكسون "كانت واحدة من أكثر الألعاب طموحاً في التاريخ الاقتصادي للبشرية... وكانت خارج نطاق فهم أعضاء مجلس الشيوخ الليبراليين في الولايات المتحدة... الأداة البسيطة المتمثلة في عدم إعاقه التدفق الخارجي من الأصول الدولارية كان لها تأثير على القضاء على الديون الخارجية لأمريكا بينما يبدو أنها تزيدها. في الوقت نفسه، أدى الاستخدام البسيط للمطبعة - أي إنشاء ائتمان جديد - إلى توسيع فرص اختراق الأسواق الخارجية من خلال الاستيلاء على الشركات الأجنبية". وتواصل:

قد يختار المستهلكون الأمريكيون إنفاق دخولهم على السلع الأجنبية بدلاً من الادخار. قد تختار الأعمال الأمريكية شراء شركات أجنبية أو القيام باستثمارات مباشرة جديدة في الداخل بدلاً من شراء السندات الحكومية، وقد تمول الحكومة الأمريكية برنامجاً عسكرياً عالمياً متنامياً، ولكن هذا الاستهلاك والإنفاق الخارجي سوف يترجم مع ذلك إلى مدخرات وبعاد إلى الولايات المتحدة. الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، كان لارتفاع الإنفاق الاستهلاكي على فولكس فاجن أو النفط نفس تأثير الزيادة في ضرائب الإنتاج

على هذه المنتجات: فقد تراكمت لصالح وزارة الخزانة الأمريكية في نوع من الادخار الإجباري".

من خلال التنصل من قابلية الذهب للتحويل للدولار، يجادل هدرسون: "حولت أمريكا موقف ضعف ظاهر إلى موقف قوة غير متوقعة، موقف مدين على دائنيها".
يكتب: "ما كان لافتاً للغاية بشأن تخفيض قيمة الدولار هو أنه بعيداً عن الإشارة إلى نهاية الهيمنة الأمريكية على حلفائها، فقد أصبح الهدف المتعمد للاستراتيجية المالية الأمريكية، ووسيلة لربط البنوك المركزية الأجنبية بالدولار بشكل أكبر- معيار الدين".

قصة واحدة حية حول قوة معيار فاتورة الخزانة - وكيف يمكن أن يجبر الفاعلين الجيوسياسيين الكبار على القيام بأشياء ضد إرادتهم - تستحق المشاركة. كما يقول هدرسون:

لقد وظفت الصناعة الألمانية ملايين المهاجرين من تركيا واليونان وإيطاليا ويوغوسلافيا ودول البحر الأبيض المتوسط الأخرى. بحلول عام ١٩٧١، كان حوالي ٣٪ من إجمالي السكان اليونانيين يعيشون في ألمانيا ينتجون السيارات ويصدرون البضائع... عندما تم شحن فولكسفاغن وبضائع أخرى إلى الولايات المتحدة... كان بإمكان الشركات استبدال إيصالات الدولار مقابل المارك الألماني مع البنك المركزي الألماني... لكن كان بإمكان البنك المركزي الألماني فقط الاحتفاظ بهذه المطالبات بالدولار في شكل سندات وسندات خزانة الولايات المتحدة... فقد ما يعادل ثلث قيمة ممتلكاته من الدولارات خلال ١٩٧٠-١٩٧٤ عندما انخفض الدولار بنحو ٥٢٪ مقابل ألمانيا. علامة، إلى حد كبير لأن التضخم المحلي في الولايات المتحدة أدى إلى تآكل ٣٤٪ من القوة الشرائية المحلية للدولار".

بهذه الطريقة، اضطرت ألمانيا إلى تمويل حروب أمريكا في جنوب شرق آسيا والدعم العسكري لإسرائيل: شيئان عارضتهما بشدة.

وضع هرسون طريقة أخرى: "في الماضي، سعت الدول إلى تشغيل المدفوعات فوائض من أجل بناء احتياطاتها من الذهب. ولكن الآن كل ما كانوا يقومون ببنائه هو خط ائتمان لحكومة الولايات المتحدة لتمويل برامجها في الداخل والخارج، وهي برامج لم يكن لهذه البنوك المركزية صوت في صياغتها، والتي كانت في بعض الحالات مصممة لتأمين أهداف السياسة الخارجية غير المرغوبة من قبل حكوماتهم".

كانت أطروحة هرسون هي أن أمريكا أجبرت دولاً أخرى على دفع تكاليف حروبها بغض النظر عما إذا كانت تريد ذلك أم لا. مثل نظام الجزية، ولكن يتم فرضه دون احتلال عسكري. "كان هذا"، كما يكتب، "شيء لم تفعله أي دولة في التاريخ".

أوبك للإنقاذ

كتب هدرسون "الإمبريالية الخارقة" في عام ١٩٧٢، بعد عام من صدمة نيكسون. تساءل العالم حينها: ماذا سيحدث بعد ذلك؟ من الذي سيستمر في شراء كل هذه الديون الأمريكية؟ في تكملة له بعنوان "الكسر العالمي"، الذي نُشر بعد خمس سنوات، يجب على هدرسون الإجابة عن السؤال.

كان معيار سندات الخزانة استراتيجية رائعة لحكومة الولايات المتحدة، لكنها تعرضت لضغوط شديدة في أوائل السبعينيات.

بعد عامين فقط من صدمة نيكسون، واستجابة لانخفاض قيمة الدولار وارتفاع أسعار الحبوب الأمريكية، ضاعفت دول منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بقيادة المملكة العربية السعودية سعر النفط بالدولار بمقدار أربعة أضعاف لتجاوز ١٠ دولارات للبرميل. قبل إنشاء أوبك، "تم تجنب مشكلة تحول شروط التجارة لصالح مصدري المواد الخام من خلال السيطرة الأجنبية على اقتصاداتهم، سواء من قبل كارتل المعادن الدولي أو من خلال الهيمنة الاستعمارية"، كتب هدرسون.

ولكن الآن بعد أن أصبحت الدول النفطية ذات سيادة، فقد سيطرت على التدفق الهائل للمدخرات المتراكمة من خلال ارتفاع أسعار البترول.

أدى ذلك إلى "إعادة توزيع الثروة العالمية على نطاق لم نشهده في الذاكرة الحية"، على حد تعبير الخبير الاقتصادي ديفيد لوبين.

في عام ١٩٧٤، كان لدى مصدري النفط فائض حساب قدره ٧٠ مليار دولار، ارتفاعاً من ٧ مليار دولار في العام السابق: وهو مبلغ يقارب ٥٪ من الناتج المحلي

الإجمالي للولايات المتحدة. في ذلك العام، بلغ فائض الحساب الجاري السعودي ٥١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي.

نمت ثروة دول أوبك بسرعة كبيرة لدرجة أنها لم تستطع إنفاقها كلها على السلع والخدمات الأجنبية.

"ماذا سيفعل العرب بكل هذا؟" سألت الايكونوميست في أوائل عام ١٩٧٤.

في كتابه "الصدع العالمي"، يجادل هيدسون بأنه أصبح من الضروري للولايات المتحدة "إقناع حكومات أوبك بالاحتفاظ بالدولار البترولي [بمعنى، الدولار المكتسب من خلال بيع النفط] في سندات الخزانة لاستيعاب تلك التي كانت أوروبا واليابان تبيعها من الاحتياطيات النقدية الدولية".

كما هو مفصل في مقدمة هذا المقال – "الكشف عن التكاليف الخفية للبترودولار" – سافر وزير الخزانة الجديد لنيكسون وليام سيمون إلى المملكة العربية السعودية كجزء من محاولة لإقناع آل سعود بتسعير النفط بالدولار و "إعادة تدويرها" في الأوراق المالية الحكومية الأمريكية بثروتهم المكتشفة حديثاً.

في ٨ يونيو ١٩٧٤، وقعت الحكومتان الأمريكية والسعودية اتفاقية عسكرية واقتصادية. طلب الوزير سايمون من السعوديين شراء ما يصل إلى ١٠ مليارات دولار من سندات الخزانة. في المقابل، تضمنت الولايات المتحدة الأمن لأنظمة الخليج وتبيعها كميات هائلة من الأسلحة. بدأت طفرة سندات أوبك.

يقول هيدسون: "طالما أمكن إقناع أوبك بالاحتفاظ بدولاراتها النفطية في أذن الخزانة بدلاً من استثمارها في السلع الرأسمالية لتحديث اقتصاداتها أو في ملكية

الصناعة الأجنبية"، فإن مستوى أسعار النفط العالمية لن يؤثر سلباً على الولايات المتحدة".

في ذلك الوقت، كان هناك خوف عام ونوقش كثيراً في أمريكا من أن الحكومات العربية "تستولي" على الشركات الأمريكية. كجزء من العلاقة الخاصة الجديدة بين الولايات المتحدة والسعودية، أقنع المسؤولون الأمريكيون السعوديين بخفض الاستثمارات في القطاع الخاص الأمريكي وشراء المزيد من الديون ببساطة.

واصل الاحتياطي الفيدرالي تضخيم المعروض النقدي في عام ١٩٧٤، مما ساهم في أسرع تضخم محلي منذ الحرب الأهلية. لكن السعوديين وغيرهم من مصدري النفط التهموا العجز المتزايد، وهم الذين سيعيدون تدوير عشرات المليارات من الدولارات من عائدات النفط في سندات الخزانة الأمريكية على مدى العقد التالي. يقول هدسون: "الحكومات الأجنبية مولت الزيادة الكاملة في الديون الفيدرالية الأمريكية العامة" بين نهاية الحرب العالمية الثانية والتسعينيات، واستمرت بمساعدة نظام البترودولار في دعم الديون بشكل كبير حتى الوقت الحاضر يوم.

في الوقت نفسه، استخدمت حكومة الولايات المتحدة صندوق النقد الدولي للمساعدة في "إنهاء الدور المركزي للذهب الذي كان موجوداً في النظام النقدي العالمي السابق". وسط تضخم من رقمين، باعت المؤسسة احتياطات الذهب في أواخر عام ١٩٧٤، في محاولة للحفاظ على أي ارتفاع محتمل في الذهب منخفضاً نتيجة لقانون جديد في الولايات المتحدة جعل من القانوني مرة أخرى للأمريكيين امتلاك الذهب.

بحلول عام ١٩٧٥، اتبعت دول أخرى في أوبك المملكة العربية السعودية في دعم معيار سندات الخزانة. تم التخلص من الجنيه الاسترليني أخيراً كعملة رئيسية، تاركاً، كما كتب هرسون، "لا توجد عملة وطنية واحدة لمنافسة الدولار".

إن إرث نظام البترودولار يعيش لعقود من الزمن، مما اضطر الدول الأخرى إلى دولارات حصاد عندما يحتاجون النفط، مما تسبب في أمريكا للدفاع عن شركائها السعوديين عندما يتعرض للعدوان من صدام حسين أو إيران، وعدم تشجيع المسؤولين الأمريكيين من التحقيق في دور المملكة العربية السعودية في هجمات ١١ سبتمبر، ودعم الحرب السعودية المدمرة في اليمن، وبيع أسلحة بمليارات الدولارات للسعوديين، وجعل أرامكو ثاني أغلى شركة في العالم اليوم.

استغلال العالم النامي

تحمّل معيار أذون الخزانة تكاليف باهظة. لم يكن مجانياً. لكن واشنطن لم تدفع هذه التكاليف، ولكن غالباً ما تحملها المواطنون في دول الشرق الأوسط والدول الفقيرة في جميع أنحاء العالم النامي.

حتى قبل اتفاقية بريتون وودز، امتص احتياطي الذهب من مناطق مثل أمريكا اللاتينية من قبل الولايات المتحدة كما يصف هيدسون، فإن الدول الأوروبية ستصدر أولاً البضائع إلى أمريكا اللاتينية. ستأخذ أوروبا الذهب – الذي تمت تسويته مع تعديل ميزان المدفوعات – واستخدامه لشراء السلع من الولايات المتحدة. وبهذه الطريقة، تم "تجريد" الذهب من العالم النامي، مما يساعد مخزون الذهب في الولايات المتحدة للوصول إلى ذروته البالغة حوالي ٢٤.٨ دولاراً مليار (أو ٧٠٠ مليون أوقية) في عام ١٩٤٩.

تم تصميم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الأصل للمساعدة في إعادة بناء أوروبا واليابان، وأصبح في الستينيات "وكالة رعاية دولية" لأفقر دول العالم، وفقاً لمؤسسة التراث. ولكن، وفقاً لهيدسون، كان هذا غطاءً لغرضه الحقيقي: أداة يمكن من خلالها للحكومة الأمريكية فرض التبعية الاقتصادية من الدول غير الشيوعية في جميع أنحاء العالم.

انضمت الولايات المتحدة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فقط "بشرط منحها حق النقض الفريد... وهذا يعني أنه لا يمكن فرض أي قواعد اقتصادية يرى الدبلوماسيون الأمريكيون أنها لا تخدم المصالح الأمريكية".

بدأت أمريكا بـ ٣٣٪ من الأصوات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي - في نظام يتطلب تصويتاً بأغلبية ٨٠٪ للأحكام - منحها حق النقض حق النقض (الفيتو). حصلت بريطانيا في البداية على ٢٥٪ من الأصوات، ولكن بالنظر إلى دورها الثانوي للولايات المتحدة بعد الحرب، وموقعها التابع نتيجة لسياسات الإغارة والتأجير، فإنها لن تعترض على رغبات واشنطن.

كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية هو تحقيق التوظيف الكامل، وتم تسخير السياسة الاقتصادية الدولية للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. كانت الفكرة هي إنشاء أسواق خارجية للصادرات الأمريكية: سيتم استيراد المواد الخام بثمن بخس من العالم النامي، وسيتم تصدير السلع الزراعية والسلع المصنعة مرة أخرى إلى تلك الدول نفسها، مما يؤدي إلى عودة الدولارات. يقول هيدسون إن جلسات الاستماع في الكونجرس الأمريكي بشأن اتفاقيات بريتون وودز كشفت عن "خوف من أمريكا اللاتينية ودول أخرى تقلل من شأن المزارعين الأمريكيين أو تشريد الصادرات الزراعية الأمريكية، بدلاً من الأمل في أن هذه البلدان قد تتطور بالفعل نحو الاكتفاء الذاتي الزراعي".

صُممت مؤسسات بريتون وودز مع وضع هذه المخاوف في الاعتبار: "أثبتت الولايات المتحدة عدم رغبتها في خفض التعريفات الجمركية على السلع التي يمكن للأجانب إنتاجها بتكلفة أقل من المزارعين والمصنعين الأمريكيين"، كما كتب هيدسون: "منظمة التجارة الدولية، التي كان من المفترض من حيث المبدأ أن

تُخضع الاقتصاد الأمريكي لنفس مبادئ التجارة الحرة التي طالبت بها الحكومات الأجنبية، تم إفشالها".

وفي نسخة وصفية لكيفية استغلال الفرنسيين لدول **Communauté Financière Africaine (CFA)** في إفريقيا اليوم، استخدمت الولايات المتحدة العديد من المعايير المزدوجة، ولم تمثل لقاعدة الدولة الأكثر رعاية، وأنشأت نظاماً أُجبر البلدان النامية على ذلك؛ "بيع موادهم الخام إلى الشركات المملوكة للولايات المتحدة بأسعار أقل بكثير من تلك التي حصل عليها المنتجون الأمريكيون مقابل سلع مماثلة".

ينفق هيدسون نسبة كبيرة من "الإمبريالية الفائقة" في إثبات أن هذه السياسة ساعدت في تدمير الإمكانات الاقتصادية والخزون الرأسمالي للعديد من البلدان النامية. الولايات المتحدة، كما يقول، أجبرت الدول النامية على تصدير الفاكهة والمعادن والنفط والسكر وغيرها من السلع الخام بدلاً من الاستثمار في البنية التحتية المحلية والتعليم – وأجبرتها على شراء المواد الغذائية الأمريكية بدلاً من زراعة موادها الخاصة.

بعد عام ١٩٧١، لماذا استمرت مؤسسات بريتون وودز في الوجود؟ تم إنشاؤها لفرض نظام انتهت صلاحيته. الجواب، من وجهة نظر هيدسون، هو أنهم اندمجوا في هذه الإستراتيجية الأوسع، لإقناع القادة (الديكتاتوريين في كثير من الأحيان) في الاقتصادات النامية بإنفاق أرباحهم على واردات الغذاء والأسلحة. وهذا حال دون التطور الداخلي والثورة الداخلية.

وبهذه الطريقة، يمكن للسياسة المالية والزراعية "الإمبريالية الفائقة"، في الواقع، أن تحقق ما اعتادت السياسة العسكرية الإمبريالية الكلاسيكية تحقيقه. حتى أن هرسون يدعي أن كتاب "الإمبريالية الفائقة" استخدم الكتاب كـ "دليل تدريب" في واشنطن في السبعينيات من قبل الدبلوماسيين الساعين إلى تعلم كيفية "استغلال البلدان الأخرى عبر بنوكهم المركزية".

في رواية هرسون، لم تُستخدم المساعدات الموجهة من الولايات المتحدة للإيثارة، ولكن من أجل المصلحة الذاتية. من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٩، بلغت الإيرادات الأمريكية من المساعدات الخارجية ما يقرب من ٢.١ ضعف استثماراتها.

يكتب: "ليست أداة للكرم الأمريكي الإيثاري". من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠، "حصل البنك الدولي على أموال من ٢٠ دولة من الدول الأقل نمواً أكثر مما صرفه".

يقول هرسون، في عام ١٩٧١، توقفت الحكومة الأمريكية عن نشر البيانات التي تظهر أن المساعدات الخارجية كانت تولد تحويلات للدولارات من دول أجنبية إلى الولايات المتحدة. ويقول إنه حصل على رد من الحكومة في ذلك الوقت، قائلاً: "اعتدنا على نشر تلك البيانات، لكن البعض نشر تقريراً يوضح أن الولايات المتحدة جنت أموالاً بالفعل من البلدان التي كنا نساعدنا".

تدهورت مناطق تصدير الحبوب السابقة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا إلى حالة العجز الغذائي تحت "توجيه" من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. بدلاً من التطور، يجادل هرسون بأن هذه البلدان كانت تتراجع.

عادة، تريد البلدان النامية الاحتفاظ بمواردها المعدنية. إنها تعمل كحسابات توفير، لكن هذه البلدان لم تستطع بناء القدرة على استخدامها، لأنها كانت تركز على خدمة الديون للولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى. يجادل هيدسون أن البنك الدولي دفعهم إلى "تقليص" مدخراتهم من الموارد الطبيعية لإطعام أنفسهم، مما يعكس زراعة الكفاف ويتركهم في حالة فقر. كان "المنطق" الأخير الذي كان يدور في أذهان قادة البنك الدولي هو أنه من أجل التوافق مع معيار سندات الخزنة، "يجب أن يتراجع السكان في هذه البلدان في تناسق مع اقتراب استنفاد رواسبهم المعدنية".

يصف هيدسون القوس الكامل على هذا النحو: في ظل الإمبريالية الفائقة، التجارة العالمية لم يتم توجيهها من قبل السوق الحرة ولكن من خلال "تدخل غير مسبق في التخطيط الحكومي، بتنسيق من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وما أصبح يسمى إجماع واشنطن. هدفها هو تزويد الولايات المتحدة بما يكفي من النفط والنحاس والمواد الخام الأخرى لإنتاج فائض مزمن يكفي لخفض سعرها العالمي. يُستثنى من هذه القاعدة الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى التي تصدرها الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة تكون الأسعار العالمية المرتفعة نسبياً مطلوبة. إذا كانت الدول الأجنبية لا تزال قادرة على إدارة فوائض المدفوعات في ظل هذه الظروف، كما فعلت الدول المصدرة للنفط، فإن حكوماتها ستستخدم العملية لشراء الأسلحة الأمريكية أو الاستثمار في التزامات الخزنة الأمريكية غير السائلة طويلة الأجل، ويفضل أن تكون غير قابلة للتسويق.

هذا، كما يقول ألين فارينجتون، ليس رأسمالية؛ بل إنها قصة التخطيط المركزي العالمي وإمبريالية البنك المركزي.

والأمر الأكثر إثارة للصدمة هو أن البنك الدولي في سبعينيات القرن الماضي في عهد روبرت ماكنمارا جادل بأن النمو السكاني أبطأ التنمية، ودعا إلى "تقليص النمو ليتناسب مع المعدل المتواضع للمكاسب في إنتاج الغذاء الذي تسمح به القيود المؤسسية والسياسية القائمة".

ان الدول تحتاج الى "اتباع سياسات Malthusians" للحصول على مزيد من المساعدات. جادل ماكنمارا بأن "السكان يتلاءمون مع الموارد الغذائية الحالية، وليس لتوسيع الموارد الغذائية لاحتياجات السكان الحاليين أو المتزايدين".

للبقاء متماشية مع قروض البنك الدولي، قامت الحكومة الهندية بتعقيم ملايين الأشخاص بالقوة.

كما يخلص هيدسون: ركز البنك الدولي العالم النامي على "متطلبات الخدمة بدلاً من الاحتياجات والتطلعات المحلية لشعوبهم. وكانت النتيجة سلسلة من أنماط النمو المشوهة في دولة تلو الأخرى. تم تشجيع التوسع الاقتصادي فقط في المجالات التي ولدت وسائل خدمة الدين الخارجي، حتى تكون في وضع يسمح لها بالاقتراض بما يكفي لتمويل المزيد من النمو في المجالات التي قد تولد المزيد من وسائل خدمة الدين الخارجي، وهكذا إلى ما لا نهاية.

"على المستوى الدولي، يقول جو هيل: "نذهب إلى العمل للحصول على النقود لشراء الطعام للحصول على القوة للذهاب إلى العمل للحصول على النقود لشراء

الطعام للحصول على القوة للذهاب إلى العمل للحصول على المال اللازم أصبح شراء الطعام... " حقيقة واقعة. كان البنك الدولي يفقر البلدان التي صُمم نظرياً لمساعدتها".

الآثار المالية لمعيار قانون الخزانة

إنه بحلول الثمانينيات، حققت الولايات المتحدة، كما كتب هدرسون، " ما لم يضعه أي نظام إمبراطوري سابق: شكل مرن من الاستغلال العالمي الذي سيطر على البلدان المدينة من خلال فرض إجماع واشنطن عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في حين أن قانون الخزانة أجبر المعيار دول فائض المدفوعات في أوروبا وشرق آسيا على تقديم قروض إجبارية إلى حكومة الولايات المتحدة".

لكن التهديدات لا تزال قائمة، بما في ذلك اليابان. يشرح هدرسون كيف أقنعت حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي في عام ١٩٨٥ في اتفاقيات اللوفر اليابانيين بزيادة مشترياتهم من الديون الأمريكية وإعادة تقييم الين صعوداً حتى تصبح سياراتهم وإلكترونياتهم أكثر تكلفة. ويقول إن هذه هي الطريقة التي نزعوا بها سلاح التهديد الاقتصادي الياباني. في البلاد "في الأساس ذهب كسر".

على المستوى الجيوسياسي، لم تساعد الإمبريالية العظمى الولايات المتحدة فقط على هزيمة منافستها السوفييتية – التي يمكن أن تستغل فقط دول الكومينكون الضعيفة اقتصادياً – ولكنها أيضاً منعت أي حلفاء محتملين من أن يصبحوا أقوىاء للغاية. على الصعيد المالي، كان للتحول من تقييد الذهب إلى التوسع المستمر للديون الأمريكية كقاعدة نقدية عالمية تأثير مذهل على العالم.

على الرغم من حقيقة أن الولايات المتحدة اليوم لديها قوة عاملة أكبر بكثير وإنتاجية أعلى بكثير مما كانت عليه في السبعينيات، إلا أن الأسعار لم تنخفض

ولم ترتفع الأجور الحقيقية. يقول هُدسون: إن قطاع FIRE (التمويل والتأمين والعقارات) "استحوذ على جميع المكاسب الاقتصادية تقريباً". يقول إن الرأسمالية الصناعية تطورت إلى رأسمالية مالية.

على مدى عقود، اليابان، ألمانيا، المملكة المتحدة، وغيرها كانت "عاجزة عن استخدام القوة الاقتصادية من أجل أي شيء أكثر من أن تصبح المشتريين الرئيسيين لسندات الخزانة لتمويل عجز الموازنة الفيدرالية الأمريكية... هذه البنوك المركزية الأجنبية مكّنت أمريكا لخفض معدلات الضرائب الخاصة بها (على الأقل للأثرياء)، وتحرير المدخرات لاستثمارها في سوق الأسهم والازدهار العقاري"، وفقاً لهودسون.

شهدت السنوات الخمسين الماضية انفجاراً للأموال. أدت أسواق العملات العائمة إلى انتشار المشتقات المستخدمة للتحوط من المخاطر. اضطرت الشركات فجأة إلى استثمار الموارد في العقود الآجلة للعملات الأجنبية. في أسواق النفط والذهب، هناك مئات أو آلاف المطالبات الورقية لكل وحدة من المواد الخام. ليس من الواضح ما إذا كانت هذه نتيجة مباشرة لترك معيار الذهب، لكنها بالتأكيد سمة بارزة في عصر ما بعد الذهب.

يجادل هُدسون بأن سياسة الولايات المتحدة تدفع الاقتصادات الأجنبية إلى "توفير السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية التي لم يعد الاقتصاد الأمريكي المحلي يوفرها أثناء مرحلة ما بعد التصنيع وأصبح اقتصاد الفقاعة، أثناء شراء الفوائض الزراعية الأمريكية وغيرها من فائض الإنتاج. في المجال المالي، يتمثل دور

الاقتصادات الأجنبية في الحفاظ على سوق الأسهم الأمريكية وبقاعة العقارات، وتحقيق مكاسب رأسمالية وتضخم في أسعار الأصول حتى مع تفرغ الاقتصاد الصناعي الأمريكي".

بمرور الوقت، ازدهرت الأسهم والعقارات حيث "انتقلت البنوك الأمريكية والمستثمرون الآخرون من السندات الحكومية إلى سندات الشركات ذات العوائد المرتفعة وقروض الرهن العقاري". على الرغم من أن الأجور ظلت راكدة، استمرت أسعار الاستثمارات في الارتفاع والارتفاع بارتفاع سرعة لم نشهدها من قبل في التاريخ.

أشار المحلل المالي لين الدن، ساهم النظام المالي الورقي ١٩٧١ بالعجز التجاري الهيكلي للولايات المتحدة بدلا من سحب احتياطي الذهب للحفاظ على النظام مثلما فعلت خلال إطار عمل مؤتمر بريتون وودز، وأمريكا سحبها و "بيعت" قاعدتها الصناعية، حيث يتم تصنيع المزيد والمزيد من منتجاتها في أماكن أخرى، والمزيد والمزيد من أسواق الأسهم والعقارات مملوكة للأجانب. وتقول إن الولايات المتحدة وسعت قوتها العالمية بالتضحية ببعض من عافيتها الاقتصادية المحلية. هذه التضحية أفادت النخب الأمريكية بشكل أساسي على حساب العمال ذوي الياقات الزرقاء والعمال ذوي الدخل المتوسط. قد تكون هيمنة الدولار، إذن، مفيدة للنخب والدبلوماسيين الأمريكيين والإمبراطورية الأوسع، ولكن ليس للمواطن العادي.

تسلط البيانات المستمدة من عمل الاقتصاديين السياسيين شيمسون بيشلر و جوناثان نيتسان الضوء على هذا التحول وتسلط الضوء على كيفية انتقال الثروة إلى من يملكون من الفقراء: في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، كانت شركة رأس المال المهيمنة النموذجية تحكم بضخ ربح ٥٠٠٠ مرة. دخل العامل العادي؛ في أواخر التسعينيات، كان أكبر بـ ٢٥٠٠٠ مرة. في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، كان صافي ربح شركة **Fortune 500** يبلغ ٥٠٠ ضعف المتوسط؛ في أواخر التسعينيات، كان أكبر بـ ٧٠٠٠ مرة. تسارعت الاتجاهات منذ ذلك الحين: على مدار الخمسة عشر عاماً الماضية، نمت أكبر ثماني شركات في العالم من متوسط رسملة سوقية يبلغ ٢٦٣ مليار دولار إلى ١٠.٦٨ تريليون دولار.

يجادل بيشلر ونيتسان بأن التضخم أصبح "سمة دائمة" للقرن العشرين. ارتفعت الأسعار ٥٠ مرة من عام ١٩٠٠ إلى عام ٢٠٠٠ في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، وبشكل أكثر قوة في البلدان النامية. يستخدمون مخططاً مذهلاً يظهر أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة من ١٢٧١ إلى ٢٠٠٧ لتوضيح هذه النقطة. تم تصوير الصورة المرئية بمقياس لوغاريتمي، وتُظهر أسعاراً ثابتة طوال منتصف القرن السادس عشر، عندما بدأ الأوروبيون في استكشاف الأمريكيتين وتوسيع إمداداتهم من الذهب. ثم ظلت الأسعار ثابتة نسبياً مرة أخرى على الرغم من بداية القرن العشرين. ولكن بعد ذلك، في وقت الحرب العالمية الأولى، تصاعدت بشكل كبير، وهدأت قليلاً خلال فترة الكساد، فقط لتصبح قطعية منذ الستينيات والسبعينيات حيث انهار معيار الذهب وتحول العالم إلى معيار سندات الخزنة.

يختلف بيتششر ونيتسان مع أولئك الذين يقولون إن التضخم له تأثير "محايد" على المجتمع، بحجة أن التضخم، وخاصة التضخم المصحوب بالركود، يعيد توزيع الدخل من العمال إلى الرأسماليين، ومن الشركات الصغيرة إلى الشركات الكبيرة. عندما يرتفع التضخم بشكل كبير، فإنهم يجادلون بأن الرأسماليين يميلون إلى المكاسب، ويميل العمال إلى الخسارة. ويتجلى ذلك في الزيادة المذهلة في صافي ثروة أغنياء أمريكا خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية الصعبة للغاية. يستمر الاقتصاد في التوسع، ولكن النمو قد انتهى بالنسبة لمعظم الناس.

النقطة الفوقية لبيتششر ونيتسان هي أن القوة الاقتصادية تميل إلى المركزية، وعندما لا تستطيع بعد الآن من خلال الاندماج (نشاط الاندماج والاستحواذ)، فإنها تتحول إلى تدهور العملة. وكما قال روف في عام ١٩٧٢، "إذا كان هناك خيار، فإن مديري الأموال في نظام ديمقراطي سيختارون التضخم دائماً. فقط المعيار الذهبي يحرمهم من الخيار".

مع استمرار الاحتياطي الفيدرالي في دفع أسعار الفائدة إلى الانخفاض، يلاحظ هدسون أن أسعار العقارات والسندات والأسهم ترتفع، والتي "تساوي كل ما يقرضه البنك". وكتب مؤخراً في أعقاب الأزمة المالية العالمية، قال: "لأول مرة في التاريخ، اقتنع الناس بأن السبيل إلى الشراء هو الوقوع في الديون، وليس بالابتعاد عنها. أصبح الاقتراض الجديد مقابل الحصول على منزل هو الطريقة

الوحيدة تقريباً للحفاظ على مستويات المعيشة في مواجهة هذا الضغط الاقتصادي".

يعكس هذا التحليل للجهات الفاعلة الفردية بدقة التحول العالمي للعملة الاحتياطية العالمية خلال القرن الماضي: من آلية للادخار وتراكم رأس المال إلى آلية لدولة واحدة تسيطر على العالم من خلال عجزها المتزايد. يتوقف هدمون لبرهة للتفكير في السخرية البشعة لصناديق المعاشات التقاعدية التي تحاول جني الأموال من خلال المضاربة. يقول: "لن تكون اللعبة النهائية للرأسمالية المالية مشهداً جميلاً".

نظريات مضادة وانتقارات

من المؤكد أن هناك حجة يجب طرحها حول كيفية استفادة العالم من نظام الدولار. وهذه وبعد كل شيء، هي القراءة الأرثوذكسية للتاريخ. مع الدولار كعملة احتياطية عالمية، كل شيء كما نعرفه نما من أنقاض الحرب العالمية الثانية. تتعلق إحدى أقوى النظريات المضادة بالاتحاد السوفيتي، حيث يبدو واضحاً أن معيار فاتورة الخزانة – والقدرة الفريدة للولايات المتحدة على طباعة النقود التي يمكن أن تشتري النفط – ساعدت أمريكا على هزيمة الاتحاد السوفيتي في الحرب الباردة.

للحصول على فكرة عن الآثار المترتبة على انتصار الديمقراطية الليبرالية على الشيوعية الشمولية، ألق نظرة على صورة القمر الصناعي لشبه الجزيرة الكورية في مكان قريب. قارن ضوء الصناعة النابض بالحياة في الجنوب بالظلام التام في الشمال.

لذلك ربما يستحق معيار سندات الخزانة الثناء على هذا الانتصار العالمي. لكن بعد سقوط جدار برلين، لم تحتفظ الولايات المتحدة باتفاقية بريتون وودز أخرى لإضفاء اللامركزية على قوة الاحتفاظ بالعملة الاحتياطية العالمية. إذا كانت الحجة هي أننا بحاجة إلى معيار قانون الخزانة لهزيمة السوفييت، فإن الفشل في الإصلاح بعد سقوطهم أمر محير.

النظرية المضادة القوية الثانية هي أن العالم تحول من الذهب إلى الديون الأمريكية مجرد أن الذهب لا يستطيع القيام بهذه المهمة. يؤكد المحللون مثل جيف سنايدر أن

الطلب على ديون الولايات المتحدة ليس بالضرورة جزءاً من مخطط ما، بل هو نتيجة لتعطش العالم لضمانات إضافية .

في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، عندما استتمعت الولايات المتحدة بسنواتها الأخيرة بفائض في الحساب الجاري، حدث شيء مهم آخر: إنشاء اليورو دولار. كانت الفكرة التي نشأت في الأصل من مصلحة السوفييت ووكلائهم في امتلاك حسابات بالدولار لا تستطيع الحكومة الأمريكية مصادرتها، كانت الفكرة أن البنوك في لندن وأماكن أخرى ستفتح حسابات بالدولار لتخزين الدولار الأمريكي المكتسب خارج نطاق سلطة الفيدرالية .

من خلال الجلوس في بنوك مثل موسكو نارودني في لندن أو البنك التجاري من أجل أوروبا دي نور في باريس، أصبحت هذه "الدولارات الأوروبية" الجديدة سوقاً عالمية للاقتراض بضمانات، وكان أفضل ضمان يمكن أن يحصل عليه المرء في النظام هو الخزانة الأمريكية .

في النهاية، وبسبب التغييرات في النظام النقدي بعد عام ١٩٧١، انفجر نظام اليورو دولار من حيث الحجم. لم يكن مثقلاً باللائحة Q، التي تضع حداً لأسعار الفائدة على الودائع المصرفية في بنوك اليورو دولار أمريكي، وخالية من هذا التقييد، يمكن أن تفرض أسعاراً أعلى. نما السوق من ١٦٠ مليار دولار في عام ١٩٧٣ إلى ٦٠٠ مليار دولار في عام ١٩٨٠ - وهو الوقت الذي كان فيه معدل الأموال الفيدرالية المعدلة حسب التضخم سالباً. اليوم، هناك الكثير من الدولارات الأوروبية أكثر من الدولارات الفعلية .

لإعادة النظر في معضلة تريفين، فإن الطلب على "احتياطي" الدولارات في جميع أنحاء العالم سيؤدي حتماً إلى استنزاف الاحتياطيات المحلية الأمريكية، وبالتالي انهيار الثقة في النظام.

كيف يمكن تخزين الذهب أن يدعم عملة احتياطي عالمية متزايدة باستمرار؟ يجادل سنايدر بأن نظام بريتون وودز لا يمكن أن يؤدي دور عملة احتياطي عالمية. لكن الدولار غير المدعوم بالذهب يمكن أن يفعل. وتستمر الحجة، فنحن نرى رغبة السوق في ذلك بقوة في نمو اليورو دولار.

إذا كان حتى أعداء أمريكا يريدون الدولارات، فكيف يمكننا أن نقول إن النظام لم يهيمن إلا من خلال التصميم الأمريكي؟ ربما كان التصميم رائعاً لدرجة أنه استوعب حتى أكثر خصوم أمريكا مكروهاً. وأخيراً، في عالم لم يتم فيه تجريد الذهب من التداول، هل كان سيظل الضمانة الأصلية لهذا النظام؟ لن نعرف أبداً. تم العثور على التحدي الرئيسي الأخير لعمل هرسون في الخطاب الذي يجادل بأن البنك الدولي ساعد في رفع مستويات المعيشة في العالم النامي. ومن الصعب عدم القول بأن معظمها أفضل حالاً في ٢٠٢١ مما كان عليه في عام ١٩٤٥. ويتم حالات مثل كوريا الجنوبية المقدمة لإظهار كيف كان بتمويل من البنك الدولي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي حاسماً لنجاح البلاد.

ولكن ما مدى ارتباط هذا بالانكماش التكنولوجي وزيادة الإنتاجية بشكل عام، في مقابل الدعم والمساعدات الأمريكية؟ وكيف يقارن هذا الارتفاع بشكل تفاضلي بالصعود في الغرب خلال نفس الفترة؟ تشير البيانات إلى أنه، بتوجيه من

البنك الدولي بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠، نمت البلدان الفقيرة بشكل أبطأ من البلدان الغنية.

هناك شيء واحد واضح: مؤسسات بريتون وودز لم تساعد الجميع على قدم المساواة. وجد تقرير صدر عام ١٩٩٦ يغطي أول ٥٠ عاماً من عمليات البنك الدولي أن "من بين ٦٦ دولة من الدول الأقل تقدماً تتلقى أموالاً من البنك الدولي لأكثر من ٢٥ عاماً، ٣٧ دولة ليست في وضع أفضل اليوم مما كانت عليه قبل حصولها على مثل هذه القروض." ومن بين هؤلاء الـ ٣٧، "أصبح معظمهم اليوم أفقر مما كانوا عليه قبل تلقي المساعدة من البنك".

في النهاية، يمكن للمرء أن يجادل بأن معيار قانون الخزانة ساعد في هزيمة الشيوعية. هذا ما أراده السوق العالمي. وأنه ساعد العالم النامي. ولكن ما لا يمكن المجادلة به هو أن العالم ترك حقبة أموال الأصول مقابل أموال الدين، وأنه بصفتها حاكمة هذا النظام الجديد، اكتسبت الحكومة الأمريكية مزايا خاصة على كل دولة أخرى، بما في ذلك القدرة على السيطرة على العالم من خلال إجبار الآخرين. البلدان لتمويل عملياتها.

نهاية حقبة

كتب فيلسوف التنوير (إيمانويل كانط) في مقال تاريخي عام ١٧٩٥ بعنوان: "نحو سلام دائم"، يجادل في ستة مبادئ أساسية، أحدها هو أنه "لا يجوز أن يكون هناك دين وطني فيما يتعلق بالشؤون الخارجية للدولة":

"إن نظام الائتمان، إذا استخدمته القوى كأداة للعدوان على بعضها البعض، يظهر قوة المال في أخطر أشكاله. فبينما تكون الديون المتكبدة بهذه الطريقة آمنة دائماً ضد المطالب الحالية (لأن ليس كل الدائنين سيطلقون بالسداد في الوقت نفسه)، فإن هذه الديون تستمر في النمو إلى أجل غير مسمى. يوفر هذا النظام العبقري، الذي ابتكره أشخاص تجاريون في القرن الحالي، تويلاً عسكرياً قد يتجاوز موارد جميع الدول الأخرى مجتمعة. لا يمكن استنفاده إلا من خلال عجز ضريبي محتمل، والذي قد يتم تأجيله لفترة طويلة من خلال التحفيز التجاري الذي تحصل عليه الصناعة والتجارة من خلال نظام الائتمان. هذه السهولة في شن الحرب، إلى جانب الميل الحربي لمن هم في السلطة (والذي يبدو أنه سمة متكاملة من سمات الطبيعة البشرية)، وبالتالي يشكل عقبة كبيرة في طريق السلام الدائم".

يبدو أن (كانط) تنبأ بهيمنة الدولار. مع وضع أطروحته في الاعتبار، هل كان المعيار الذهبي الحقيقي قد ردع الحرب في فيتنام؟ إذا كان هناك أي شيء، يبدو من المؤكد أن مثل هذا المعيار كان سيجعل الحرب على الأقل أقصر بكثير. من الواضح أن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الحرب العالمية الأولى، والحروب النابليونية، وغيرها من الصراعات التي ترك فيها المتحاربون المعيار الذهبي للقتال.

يقول هدسون: "إن القدرة الفريدة للحكومة الأمريكية على الاقتراض من البنوك المركزية الأجنبية وليس من مواطنيها هي إحدى المعجزات الاقتصادية في العصر الحديث".

لكن "المعجزة" في عين الناظر. هل كانت معجزة للفيتناميين أم العراقيين أم الأفغان؟

منذ ما يقرب من ٥٠ عاماً، كتب هدسون أن "الطريقة الوحيدة لأمريكا للبقاء ديمقراطية هي التخلي عن سياستها الخارجية. إما أن تصبح إستراتيجيتها العالمية موجهة نحو الداخل أو أن يصبح هيكلها السياسي أكثر مركزية. في الواقع، منذ بداية حرب فيتنام، عمل نمو اعتبارات السياسة الخارجية بشكل واضح على حرمان الناخبين الأمريكيين من التصويت عن طريق الحد من دور الكونغرس في صنع القرار الوطني".

من الواضح أن هذا الاتجاه قد أصبح أكثر تضخيماً في التاريخ الحديث. في السنوات القليلة الماضية، كانت أمريكا في حالة حرب في سبع دول (أفغانستان، العراق، وسوريا، واليمن، والصومال، وليبيا، والنيجر)، ومع ذلك فإن الأميركي العادي لا يعرف إلا القليل عن هذه الحروب. في عام ٢٠٢١، تنفق الولايات المتحدة على جيشها أكثر مما تنفقه الدول العشر التالية مجتمعة. قد أزيل المواطنون من عملية صنع القرار، واحدة من الأسباب الرئيسية – وربما على السبب الرئيسي – لماذا هذه الحروب هي قادرة على أن تمول من خلال معيار سندات الخزينة.

إلى متى يمكن أن يستمر هذا النظام؟

في عام ١٩٧٧، أعاد هـدسون النظر في السؤال الذي كان يدور في أذهان الجميع في أوائل السبعينيات: "هل ستحل أوبك محل أوروبا واليابان كدائنين رئيسيين لأمريكا، باستخدام عائدات النفط لشراء سندات الخزنة الأمريكية وبالتالي تمويل عجز الميزانية الفيدرالية الأمريكية؟ أم أن بلدان نصف الكرة الشرقي ستخضع الولايات المتحدة لنظام تمويل دولي قائم على الذهب، حيث يشير عجز السداد الأمريكي المتجدد إلى فقدان نفوذها المالي الدولي؟".

نحن بالطبع نعرف الإجابة: لقد مولت أوبك بالفعل ميزانية الولايات المتحدة للعقد القادم. ثم فشلت دول النصف الشرقي من الكرة الأرضية في إخضاع الولايات المتحدة لنظام قائم على الذهب، حيث أدى العجز في المدفوعات إلى فقدان الرافعة المالية. في الواقع، استمر اليابانيون والصينيون بدورهم في شراء الديون الأمريكية بمجرد نفاذ أموال الدول النفطية في الثمانينيات. ومع ذلك، يُظهر النظام مرة أخرى تصدعات.

اعتباراً من عام ٢٠١٣، كانت البنوك المركزية الأجنبية تتخلص من سندات الخزنة الأمريكية. اعتباراً من اليوم، يعد الاحتياطي الفيدرالي المشتري الأكبر للديون الأمريكية. يشهد العالم تراجعاً بطيئاً للدولار باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة، سواء من حيث النسبة المئوية لاحتياطيات النقد الأجنبي أو من حيث النسبة المئوية للتجارة. هذه لا تزال تفوق بشكل كبير مساهمة أمريكا الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي - وهو إرث من معيار سندات الخزنة، بالتأكيد - لكنها تتراجع بمرور الوقت.

إن التحول إلى الدولة نحو عالم متعدد الأقطاب يحدث بشكل تدريجي . كما يقول هدسون، "نحن اليوم بصدد إنهاء نظام الغذاء المجاني بالكامل لإصدار دولارات لن يتم سدادها".

مقابل البيتكوين: إمبريالية خارقة

في أواخر سبعينيات القرن الماضي، توقع هيدسون أنه "بدون عملة أوروبية، لا يوجد بديل للدولار، وبدون الذهب (أو أي شكل آخر من أشكال أموال الأصول لم يتم قبوله بعد)، لا يوجد بديل للعملات الوطنية وأموال الديون خدمة الوظائف الدولية التي أظهروا أنهم غير مناسبين لها".

بعد ثلاثين عاماً، في عام ٢٠٠٢، كتب أنه "سيكون من الضروري اليوم لأوروبا وآسيا تصميم بديل مصطنع سياسياً للدولار كمخزن دولي للقيمة. هذا يعد بأن يكون جوهر التوترات السياسية الدولية للجيل القادم".

إنه تعليق حكيم، رغم أنه لم تكن أوروبا أو آسيا هي التي صممت بديلاً للدولار، بل ساتوشي ناكاموتو. نوع جديد من أموال الأصول، لدى البيتكوين فرصة لإزاحة هيكل الدولار الفائت الإمبراطوري لتصبح العملة الاحتياطية العالمية التالية.

كما كتب هيدسون، "تتمثل إحدى طرق ثني الحكومات عن عجز المدفوعات في إلزامها بتمويل هذا العجز بنوع من الأصول التي يفضلون الاحتفاظ بها، ومع ذلك يمكنهم تحمل التخلي عنها عند الضرورة. حتى الآن، لم يتوصل أحد إلى حل أفضل من ذلك الذي جعله التاريخ مؤسسياً على مدار حوالي ألفي عام: الذهب".

في يناير ٢٠٠٩، توصل ساتوشي ناكاموتو إلى حل أفضل. هناك العديد من الاختلافات بين الذهب والبيتكوين. الأهم من ذلك، لأغراض هذه المناقشة، هو حقيقة أن البيتكوين يسهل الحفاظ عليه ذاتياً وبالتالي فهو مقاوم للمصادرة.

نهب الذهب من قبل القوى الاستعمارية في جميع أنحاء العالم لمئات السنين، وكما نوقش في هذا المقال، كان مركزاً بشكل أساسي في خزائن حكومة الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى. ثم، من خلال تغيير السياسة النقدية العالمية في الثلاثينيات والأربعينيات، في الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تم إلغاء تداول الذهب، أولاً محلياً في الولايات المتحدة ثم على المستوى الدولي. بحلول الثمانينيات، كانت الحكومة الأمريكية قد "قتلت" الذهب كأموال من خلال المركزية والسيطرة على أسواق المشتقات. كانت قادرة على منع الحضنة الذاتية، والتلاعب بالسعر لأسفل.

ومع ذلك، فإن البيتكوين من السهل بشكل خاص الاحتفاظ بها. يمكن لأي من مليارات الأشخاص على وجه الأرض ممن يمتلكون هاتفاً ذكياً، في دقائق، تنزيل محفظة البيتكوين مجانية ومفتوحة المصدر، وتلقي أي كمية من عملات البيتكوين، وعمل نسخة احتياطية من عبارة المرور في وضع عدم الاتصال. هذا يجعل من المرجح أن يتحكم المستخدمون فعلياً في عملات البيتكوين الخاصة بهم، على عكس مستثمري الذهب، الذين دخلوا غالباً من خلال سوق ورقية أو مطالبة، وليس قضبان الذهب الفعلية. من المستحيل التحقق من دفع الذهب الوارد دون إذابة شريط التسليم ومعايرته. بدلاً من الخوض في المشاكل، لجأ الناس إلى أطراف ثالثة. في البيتكوين، التحقق من المدفوعات أمر تافه.

بالإضافة إلى ذلك، فشل الذهب تاريخياً كوسيلة تداول يومية. بمرور الوقت، فضلت الأسواق الوعود الورقية بدفع الذهب – كان الأمر أسهل، وبالتالي فقد

الذهب خارج التداول، حيث كان من السهل تمرّكه ومصادرته. تم بناء البيتكوين بشكل مختلف، ويمكن أن يكون وسيلة تبادل يومية.

في الواقع، نظراً لأننا نرى المزيد والمزيد من الأشخاص يطالبون بالدفع بعملة البيتكوين، نحصل على لمحة عن المستقبل حيث يكون قانون تيير (الموجود في الدول التي تعتمد على الدولار، حيث يخرج المال الجيد من السيء) ساري المفعول بالكامل، حيث يفضل التجار البيتكوين إلى النقود الورقية. في هذا العالم، ستكون مصادرة البيتكوين مستحيلة. قد يكون من الصعب أيضاً التلاعب بالسعر الفوري لعملة البيتكوين من خلال المشتقات. كمؤسس BitMEX آرثر هايز يكتب :

"البيتكوين ليست مملوكة أو مخزنة من قبل البنوك المركزية أو التجارية أو السبائك. إنه موجود كبيانات إلكترونية بحثة، وعلى هذا النحو، فإن **Shorts** المكشوفة في السوق الفورية لن تفعل شيئاً سوى ضمان التدمير الفوضوي لرأس المال القصير مع ارتفاع الأسعار. الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يمتلكون أشكالاً من المال السلعي هم بنوك مركزية يُعتقد أنهم يفضلون عدم امتلاك بطاقة أداء عامة لإسرافهم. يمكنهم تشويه هذه الأسواق لأنها تتحكم في العرض. نظراً لأن عملة البيتكوين نمت من القاعدة الشعبية، فإن أولئك الذين يؤمنون باللورد ساتوشي هم أكبر الخائزين خارج البورصات المركزية. يختلف مسار توزيع البيتكوين تماماً عن كيفية نمو جميع الأصول النقدية الأخرى. المشتقات، مثل صناديق الاستثمار المتداولة والعقود الآجلة، لا تغير هيكل ملكية السوق لدرجة أنها تقمع السعر. لا يمكنك إنشاء المزيد من عملات البيتكوين عن طريق الحفر أعمق في الأرض، أو بضربة من لوحة مفاتيح البنك المركزي، أو عن طريق الحيل المحاسبية المخادعة. لذلك، حتى لو كانت

ETF الوحيدة التي تم إصدارها عبارة عن ETF قصير الأجل للبيتكوين، فلن تكون قادرة على تأكيد أي ضغط هبوطي حقيقي لفترة طويلة من الوقت لأن المؤسسات التي تضمن سلامة ETF لن تكون قادرة على شراء أو إخفاء العرض بأي ثمن بفضل أيدي المؤمنين الماسية". لن تكون قادرة على تأكيد أي ضغط هبوطي حقيقي لفترة طويلة من الزمن لأن المؤسسات التي تضمن سلامة مؤسسة التدريب الأوروبية لن تكون قادرة على شراء أو حجب العرض بأي ثمن بفضل أيدي المؤمنين الماسية". لن تكون قادرة على تأكيد أي ضغط هبوطي حقيقي لفترة طويلة من الزمن لأن المؤسسات التي تضمن سلامة مؤسسة التدريب الأوروبية لن تكون قادرة على شراء أو حجب العرض بأي ثمن بفضل أيدي المؤمنين الماسية".

إذا لم تستطع الحكومات قتل عملة البيتكوين، واستمرت في صعودها، فإن لديها فرصة جيدة لتكون العملة الاحتياطية التالية في النهاية. هل سيكون لدينا عالم بالعملات الورقية المدعومة من البيتكوين، على غرار معيار الذهب؟ أم هل سيستخدم الناس بالفعل عملة البيتكوين الأصلية نفسها – من خلال شبكة Lightning Network والعقود الذكية – للقيام بكل التجارة والتمويل؟ المستقبل غير واضح.

لكن الاحتمال يلهم. إن العالم الذي تُقيد فيه الحكومات من الحروب غير الديمقراطية إلى الأبد لأن ضبط النفس قد فُرض عليها مرة أخرى من خلال نظام ميزان مدفوعات عالمي محايد هو عالم يستحق التطلع إليه. ألهمت كتابات (كانط) نظرية السلام الديمقراطي، وقد تلهم أيضاً نظرية سلام بيتكوين المستقبلية.

وفقاً لمعيار البيتكوين، من المرجح أن يختار مواطنو الدول الديمقراطية الاستثمار في البنية التحتية المحلية بدلاً من المغامرة العسكرية. لن يُجبر الأجنب بعد الآن على دفع ثمن حروب أي إمبراطورية. ستكون هناك عواقب حتى بالنسبة لأقوى دولة إذا تخلفت عن سداد ديونها.

يمكن للبلدان النامية تسخير مواردها الطبيعية واقتراض الأموال من الأسواق لتمويل عمليات تعدين البيتكوين وتصبح دولة ذات سيادة في مجال الطاقة، بدلاً من اقتراض الأموال من البنك الدولي للتعمق أكثر في العبودية والمكافئ الجيوسياسي لزراعة الكفاف.

أخيراً، قد يتم أيضاً إبطاء التفاوتات الهائلة التي حدثت خلال الخمسين عاماً الماضية، حيث يمكن التحقق من قدرة رأس المال المهيمن على إثراء نفسه في فترات الانكماش من خلال البحث عن الربح والسياسة النقدية السهلة. في النهاية، إذا تم تعيين مثل هذا المسار للبشرية، وفازت البيتكوين في النهاية، فقد لا يكون من الواضح ما حدث:

فهل هزمت البيتكوين الإمبريالية العظمى؟

أم أن الإمبريالية العظمى هزمت نفسها؟

المراجع

- ALEX GLADSTEIN, THE END OF SUPER IMPERIALISM, NOV 10, 2021,

https://bitcoinmagazine.com/culture/bitcoin-replacing-us-super-imperialism?mc_cid=66ec8c3ce0&mc_eid=513b7e8ab1

- Super Imperialism. The Economic Strategy of American Empire. Third Edition, Hardcover – September 30, 2021, by Michael Hudson (Author).

www.amazon.com/Imperialism-Economic-Strategy-American-Empire/dp/3981826094

صدر للمترجم

- (١) ترشيد عمليات الصيانة بالأساليب الكمية، رسالة ماجستير، ١٩٩٠، جامعة حلب، منشورات كاي، نشر إلكتروني. ويتضمن ثلاثة نماذج رياضية فريدة:
 - نموذج استبدال التجهيزات (أسلوب البرمجة الديناميكية).
 - نموذج تخزين قطع التبدل (أسلوب البرمجة الخطية والبرمجة الديناميكية).
 - نموذج قياس الموثوقية.
- (٢) دور الحضارة الإسلامية في تطوير الفكر المحاسبي، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، ٢٠٠٣، منشورات كاي، نشر إلكتروني.
- (٣) فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الأول: المنهجية العامة، مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.
- (٤) معجم مصطلحات فقهية عربي / عربي، منشورات كاي، نشر إلكتروني.
- (٥) فقه المحاسبة الإسلامية / الجزء الثاني: المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.
- (٦) مشكلة البطالة وعلاجها في الفقه الإسلامي، مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني.
- (٧) الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.
- (٨) صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني.
- (٩) التأمين الإسلامي التكافلي، أسسه ومحاسبته، دار شعاع.
- (١٠) لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، منشورات كاي، نشر إلكتروني.

- (١١) سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب المالىتين (فقه الاقتصاد المالى)، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- (١٢) صندوق القرض الحسن، دار شعاع، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- (١٣) ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة بدمشق – ودار السيد بالمملكة العربية السعودية – ودار شعاع بحلب (نسخة مزيدة ومنقحة)، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- (١٤) فقه المعاملات الرياضي، دار أبي الفداء للنشر والتوزيع والترجمة، منشورات كاي، نشر إلكتروني . ويتضمن خمسة نماذج رياضية فريدة :
 – النموذج الرياضي للربا .
 – النموذج الرياضي للبيوع .
 – النموذج الرياضي للغرر .
 – النموذج الرياضي للاقتصاد الإسلامي .
 – نموذج قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية بديلا عن مؤشر اللابور .
- (١٥) فقه الأسواق، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- (١٦) فقه الإيراد، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني . والكتاب مترجم للغة الأوردو .
- (١٧) فقه التكلفة، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- (١٨) فقه الربح، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- (١٩) أيهما أصلح في الاستثمار معيار الربح أم معيار الاستثمار؟، (سلسلة فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني .

- ٢٠) نموذج توزيع أرباح وخسائر شركات المضاربة الإسلامية - نموذج رياضي - ، (سلسلة
 فقه المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر
 إلكتروني . والكتاب مترجم للإنكليزية .
- ٢١) الفساد ، أسبابه ونتائجه والحلول المقترحة للقضاء عليه ، (سلسلة فقه المعاملات
 الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٢٢) معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية (بديلاً عن مؤشر الفائدة) ، (سلسلة فقه
 المعاملات الإسلامية) مؤسسة الرسالة ناشرون بدمشق، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٢٣) مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٢٤) أربعون قاعدة في الاقتصاد لبناء الأمة وإصلاح البلاد قواعد اقتصادية من أحاديث
 النبي صلى الله عليه وسلم ، دار الحديث والسيرة النبوية بدمشق، ومنشورات كاي، نشر
 إلكتروني ، ونشرته هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة لشمال المغرب .
- ٢٥) البحث العلمي نظرات في منهجه ورسالته، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٢٦) فقه الابتكار المالي بين التثبوت والتهافت، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٢٧) منهج التغيير في كلمات رئيس التحرير، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٢٨) نظرات في كتاب لحة الناظر في مسك الدفاتر (تأليف مشترك)، منشورات كاي، نشر
 إلكتروني .
- ٢٩) حلو الكلام، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣٠) إضاءات على الهداية الإلهامية في مسك الدفاتر والأعمال التجارية (تأليف
 مشترك)، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣١) معيار قياس أداء المعاملات المالية الإسلامية، (مقام) بديلاً عن مؤشر اللايبور،
 منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣٢) محاسبة التأمين الإسلامي، منشورات كاي، نشر إلكتروني .

- ٣٣) نظرات اقتصادية في تفسير الآي القرآنية - الجزء الأول : التفسير التحليلي، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣٤) فقه الإدارة المالية والتحليل المالي، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣٥) السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣٦) إدراك الحقائق طريق الإيمان، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣٧) المصارف المركزية بين القيل والقال والمستقبل المنشود، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣٨) الإدارة الاستراتيجية (السمت الحسن والتؤدة والاقتصاد)، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٣٩) فقه المخازن وسلاسل التوريد - الكون أنموذجاً، منشورات كاي، نشر إلكتروني .
- ٤٠) نهاية الإمبريالية الفائقة، ترجمة، منشورات كاي، نشر إلكتروني .

إضافة لأكثر من ٤٠٠ مقالاً متخصصاً.

المؤلفات كلها متاحة على الرابط : www.kantakji.com

نهاية الإمبريالية الفائقة

نهاية الإمبريالية الفائقة، مقال كتبه ALEX GLADSTEIN، ونشرته مجلة البتكوين بتاريخ العاشر من تشرين الثاني نوفمبر لعام ٢٠٢١.

يُعرّي هذا المقال الوجه الاستعماري النقدي للدول الاستعمارية حيث يتمكن القوي منها من الأضعف وهكذا وصولاً للدول الفقيرة، وكأنها في غابة لا قانون فيها سوى امتكالك الضعيف حتى النهاية دونما شفقة ودونما رحمة فالطمع والجشع عنوان لمدينة غريبة ظن أهلها أنها حضارة وحقيقة الأمر أنها أهلكت الإنسان وأتعبته، واهتمت ببعض قشور قشور الحياة ظناً منها أنها تفعل الصحيح.

تناول المقال صعود أمريكا كدولة دائنة وسقوطها، ثم فشل بريتون وودز، ثم وفاة معيار الذهب وصعود معيار أذون الخزانة، وتناول الإمبريالية الخارقة؛ كيف جعلت الولايات المتحدة العالم يدفع ثمن حرب فيتنام، ثم كيف أضحت أوبك للإنقاذ، ثم استغلال العالم النامي، وتناول الآثار المالية لمعيار قانون الخزانة، ونهاية حقبة، وتساءل هل سيكون البيتكوين مقابل إمبريالية خارقة.

المترجم..